فيه هكذا قلت في الصغير وقولي فايجابه الضعف من حيث
ما هو الشان فيه اشارة لجواب ما وجدته بخط بعض الاه
ذكيا على طرة شرح المص ومعناه ان الحذف هنا مستثنى من
قول ابن مالك وان لم يستطل فالحذف نزر فما معنى التضعيف
بد والا لزم التضعيف في كل مقيس او التحكم او بيان الفرق
وكتبه المعترض اعتراضا على تمام ما وايت من محاولتي الجواب
عنه المشعرة بخجلي لمن لا يفهم كلام الناس كيف يتعرض للكلا
عليه ويمكن الجواب ايضا بان لا نسلم انه مستثنى من الشذ وذ
السماعي والقياسي مقابل من الاول فقط وهذا لا ينافي
ضعفه من حيث الحرم ما هو شاذ في القياس وايضا يضعفه
ان في نحو ولا سيما زيد اطلاق ما على من يعقل وسكتوا فيما
اعلم عن النصب ويوخذ من تعليل ارجحية الجر السابقة انه
اولى من الرفع وان كان ادون من الجر من حيث اطلاق ما على
من يعقل في نحو ولا سيما رجلا كريما على الوجه الثاني الذي
سبق استقرابه هذا وان اشعر تقديم الرفع على النصب
في كلامهم بخلافه ثم اخذ في مفهوم قوله ان نكرا فقال
والنصب ان يعرف اسم فا منعا اذ هو على التمييز وهو
لا يكون الا نكرة وقدم المعمول لافادة الحصر فاخذ منه
جواز الوجهين السابقين اعني الجر والرفع وكذا ياتي جميع
ما يتعلق بسي وما بعدها وقيل يجوز النصب ايضا و
كانه مبني على جواز تعريف التمييز كما هو قول الكوفيين

وقال

التلازم
صح

وقال في المغني واما انتصاب الاسم المعرفة في ولا سيما زيدا
فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها وردّه
بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزلت منزلة الا في الاستثنا
ورد بان المستثنى يخرج وما بعدها داخل بالاولى واجيب
بانه يخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها
وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا اه كلام المغني
حرفا بحرف وقول المعترض على النقل ان قوله ورد الى قوله
وعلى هذا ليس من كلام المغني ممنوع فانه مصرح به هكذا اه
فلعل المعترض اطلع على نسخة محرفة الا ان جعله الاستثنا
منقطعا فيه نظر اذ هو يخرج من المحكوم عليهم بالمساواة
ومعنى ساد العلما ولا سيما زيد تساوي العلما في السيادة
الا زيد وحينيذ فهو استثنا متصل لدخول المستثنى
في المستثنى منه وقد بينا ذلك في الصغير عند قول المص
وامنع على الصحيح الاستثنا بها الذي هو كالعلة لقوله
هنا والنصب ان يعرف اسم فا منعا وبعد سي اطلق سي
واراد سيما من اطلاق الجزء واراده الكل وان فيه حذف
الواو وما عطفت والاصل وبعد سي وما لازمها اعني كلمة
ما جملة فاوقعا اي اجز ووقوعها بعدها وذلك اذا نقلت
سيما وجملت مفعولا مطلقا كما هو صريح كلام الرضي الاتي
وان كان كلام المص لا يفيده اجاز الرضي حيث قال ويجوز
ما بعد سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوبا

بنا على ما سبق عن المغني صح

وفي اليد الدماميني على المغني
لا مانع من نصب المعرفة بفعل محذوف
اي ولا مثل شي اعني زيدا اصح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)